إمكانات السياسة الإنفاقية الحكومية في تطوير التعليم في العراق للمدة(١٩٩١-٢٠١٢)*

أ. م. د. نزا ر كاظم صباح انسجام كريم وحيد
جامعة القادسية كلية الادارة والاقتصاد

المستخلص

تبذل الحكومات المختلفة كل ما في وسعها لنشر التعليم وتطويره باعتباره رصيداً استراتيجياً يغذي المجتمع من الكوادر البشرية وبمثابة الاستثمار الأفضل لها، وتزداد أهميته من خلال تأثره بالسياسة الإنفاقية، على اعتبار أن الارتقاء بالتعليم يستلزم توفر الموارد المالية على نحو دائم للمساهمة في عملية التنمية المستدامة، والعراق كغيره من البلدان الأخرى يعاني فيه التعليم من تحديات كان من أهمها ضعف التنظيم وسوء التخطيط ، فضلا عن تردي الخدمات التربوية والتعليمية على الرغم من الوفرة المالية في هذا البلد وباعتبار أن قضية تمويل التعليم باتت مطلبا أساسيا لتطويره بمختلف جوانبه، وعليه اصبح التأكيد على اهمية تمويل التعليم أمرا في غاية الاهمية لتحقيق المنافع الاقتصادية والاجتماعية منه. ولتحقيق اهداف البحث فقد تضمن ثلاثة محاور خصص الاول لمفاهيم كل من الإنفاق الحكومي والتعليم ورؤية النظرية الاقتصادية فيهما، بينما خصص الثاني لموضوع تمويل الإنفاق على التعليم والعوامل المؤثرة عليه، أما الثالث فقد تضمن تحليل مؤشرات الإنفاق الحكومي على التعليم في العراق، ثم الخاتمة لأهم الاستنتاجات والتوصيات.

المقدمة

يعد التعليم المطلب الأساسي في عملية التنمية، فضلا عن أنه قيمة نادرة في كل المجتمعات نظرا لأهميته للفرد والمجتمع ، ولذلك تبذل الحكومات المختلفة كل ما في وسعها لنشر التعليم وتطويره باعتباره رصيدا استراتيجيا يغذي المجتمع من الكوادر البشرية وبمثابة الاستثمار الأفضل للموارد البشرية وبوصفه آلية لبناء القدرات المحلية، وتزداد أهميته من خلال تأثره بالسياسة الإنفاقية، وأصبحت مسالة الارتقاء بقطاع التعليم ضرورة تستلزم توفر الإمكانات والنفقات على نمو دائم للمساهمة في عملية التنمية المستدامة، والعراق كغيره من البلدان الأخرى يعاني فيه هذا القطاع من صعوبات وتحديات كان من أهمها ضعف التنظيم وسوء التخطيط ، فضلا عن تردي الخدمات التربوية والتعليمية على الرغم من الوفرة المالية في هذا البلد وباعتبار أن قضية تمويل التعليم باتت مطلبا أساسيا لتطويره بمختلف جوانبه، ولذلك اصبح التأكيد على اهمية تمويل التعليم أمرا في غاية الاهمية لتحقيق المنافع الاقتصادية والاجتماعية منه.

أهمية البحث:

يسعى العراق كبقية الدول إلى الاهتمام بالتعليم من خلال تحسين مستوياته والارتقاء بها ووضع العلاجات المناسبة لتصحيح الاختلالات فيه على اساس ان التعليم عامل مهم في تحقيق التنمية الاقتصادية، فضلا عن أهميته في تنمية المجتمع، ولذلك اصبح التأكيد على اهمية تمويل

* البحث مستل من رسالة الماجستير الموسومة : سياسة الإنفاق العام ودورها في تطوير قطاع التربية والتعليم في العراق للمدة (١٩٩١-٢٠١١) ، جامعة القادسية، كلية الادارة والاقتصاد، ٢٠١٢.

التعليم في تحقيق المنافع الاقتصادية والاجتماعية من جهة، وكمغذ رئيس للعملية التعليمية والذي تعتمد عليه المؤسسات التربوية والتعليمية في تحقيق اهدافها المنشودة من جهة أخرى.

وأصبح التعرض لإظهار دور سياسة الإنفاق الحكومي في هذا المجال أمرا مهما تزداد مكانته في ظل ندرة الدراسات الوطنية التي تتناول قضية تمويل التعليم في العراق، ومن كونها أيضا تلقي نظرة فاحصة لواقع التعليم في إطار السياسة الإنفاقية المتبعة في العراق والتي بالإمكان الاسترشاد بها في إعداد الخطط التربوية والتعليمية .

مشكلة البحث:

يجد المتتبع لقطاع التعليم في العراق انه ما زال يعاني من ضعف الخدمات الملائمة له في ظل امتلاك العراق ثروات نفطية هائلة، فضلا عن متطلبات القرن الواحد والعشرين والتغيرات في النظام الاقتصادي العالمي، وارتفاع تكلفة نظام التربية والتعليم الجامعي في ظل اختلال سياسة الإنفاق الحكومي وعدم تركيزها على هذا الجانب مما أعاق التوصل إلى إحداث التغير الشامل والنقلة النوعية في مجال التعليم مما انعكس سلبا على تطويره.

أهداف البحث :

بناءً على ما تقدم من عرض لمشكلة البحث فإنه يسعى لتحقيق الأهداف الآتية:

١- إلقاء الضوء على أهمية التعليم ودور الإنفاق الحكومي في تطويره، فضلا عن استعراض أهم العوامل المؤثرة في هذا المجال.

٢- تقويم سياسة الإنفاق الحكومي(العام) على التعليم في العراق وامكانات اصلاحه وتطويره والتعليم في ضوء بعض المؤشرات المالية.

فرضية البحث:

يتبنى البحث في سبيل تحقيق أهدافه فرضية مفادها ((ان السياسة الإنفاقية تجاه التعليم في العراق لم تؤدي دورها المطلوب في تطوير التعليم بشكل عام)) .

منهجية البحث:

بالنظر لقيام البحث بالاتجاه نحو تحليل مؤشرات الإنفاق الحكومي على التعليم ، وبهدف تحقيق أهداف البحث واختبار ما جاء في فرضياته، فإن الباحثين يحاولان في ذلك المزج بين كل من المنهج الوصفي و الاستقرائي القائم على متابعة التغيرات في جانب السياسة الإنفاقية ودورها على التأثير في التعليم ، والمنهج التحليلي لبعض المؤشرات المالية.

هيكلية البحث:

لغرض الإحاطة بموضوع البحث واختبار صحة فرضياته وتحقيقا لأهدافه فقد اشتمل على مقدمة وثلاثة مباحث ، تناولت المقدمة عرضاً لأهمية ومشكلة وأهداف وفرضية ومنهجية الدراسة ، وكان المبحث الأول قد خصص للأساسيات النظرية للتربية والعليم ورؤية النظرية الاقتصادية فيه، بينما خصص الثاني لموضوع تمويل الإنفاق على التعليم والعوامل المؤثرة فيه، أما الثالث فقد تضمن تحليل لأهم مؤشرات الإنفاق الحكومي على التعليم في العراق، ثم الخاتمة لأهم الاستنتاجات والتوصيات.

المبحث الاول: الإنفاق الحكومي والتعليم (الاطار النظري)

ان تحليل سياسات الإنفاق الحكومي والتعليم يتطلب التعرف على طبيعتهما واهميتهما ووجهات النظر المختلفة فيهما، وذلك من خلال مايأتي:

اولا: ماهية الإنفاق الحكومي وأهميته:

ويقصد بالإنفاق الحكومي الأموال اللازمة لتحقيق الاشباع العام اللازم لسد الحاجات العامة، وان هذه الحاجات آخذة في الازدياد مع ازدياد درجة تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية، ولإشباعها تقوم الدول بقدر معين من الإنفاق الحكومي لإنتاج السلع والخدمات اللازمة لتحقيق ذلك، أومن خلال القيام بإقامة المشروعات العامة أو تطويرها. ولأجل ذلك كان لابد من استخدام النقود لتحقيق اهداف النفع العام[١]، فضلا عن إنه يعكس دور الدولة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية، ويوضح مدى فعاليتها في تحقيق اهداف السياسة الاقتصادية، وتعد السياسة المالية وبما فيها ادارة الإنفاق الحكومي من أهم السياسات الاقتصادية الكلية التي تعتمد عليها الحكومة في تحقيق أهداف المجتمع [٢]. ومع تزايد دور الدولة وقيامها بالتوسع بالخدمات الأساسية كإقامة المباني والحدائق والمدارس والمستشفيات، الخ، تزداد اهمية الإنفاق الحكومي لتحفيز الاقتصاد من خلال قيامها ببرامج الإنفاق والاستثمار العام[٣]

وقد اختلفت النظرة الى مفهوم النفقات الحكومية كأداة رئيسة من أدوات السياسة المالية من مدرسة اقتصادية الى أخرى تبعا للفلسفة الاقتصادية المتبعة وحسب الظروف الاقتصادية والسياسية السائدة، فوفقا للمدرسة الكلاسيكيةClassical school، فان اهدافها تنحصر بطبيعة ذات أهداف مالية خالصة من خلال تزويد الدولة بالموارد المالية الكافية لتغطية نفقاتها التي تمكنها من أداء مهماتها التقليدية ذات الطابع الإداري بأقل كلفة ممكنة، واعتماداً على ذلك فإن النظرة الكلاسيكية تسعى لتحقيق مبدأ الحياد المالي وحصر دور السياسة المالية في الحصول على الايرادات الحكومية اللازمة لتغطية النفقات الحكومية واعتبار الدولة بالدولة الحارسة وأن تكون نفقاتها محدودة وتنحصر في كل من الدفاع والأمن والعدالة والتعليم، [٤]، اما في ظل المدرسة الكينزيةKeynesian school، فقد اهتم الاقتصادي (كينز) بفكرة توازن الموازنة الحكومية سنويا، وبين أن الظروف الاقتصادية العامة يجب ان تكون المحدد الرئيس للسياسة المالية، ونادى بتدخل الدولة في الحياة الاقتصادية الحد من الأزمات وايجاد العلاج للمشاكل والازمات المختلفة بما فيها الكساد والتضخم [٥] ، وفي اطار المدرسة النقودية (Monetary school) التي كان من أبرز أنصارها(ميلتون فريدمان) وقد نادى بأن دور الحكومة يجب ان يكون محدود، وإنه يتشكك في قدرتها على حل المشاكل الاقتصادية والاجتماعية ومن الصعوبة ضبط المؤسسات الحكومية[٦]،وبذلك فإن النقوديين يعارضون الاجراءات التدخلية من قبل الدولة التي تؤدي الى تزايد العجز المالي الحكومي ومن ثم حدوث التضخم. أما في اطار اقتصاديات جانب العرض (Supply-side economics) فإنهم لايركزون على الانفاق الحكومي وانما كان تركيزهم عل جانب الضرائب وإنهاء تدخل الدولة في مجال تحديد الاجور والاسعار لتظل بذلك آلية السوق هي الادارة الأمثل لتخصيص الموارد، اذ يعطون للسياسة المالية وبالذات السياسة الضريبية أهمية أكبر في مكافحة التضخم أو مواجهة المشكلة الأساس وهي الركود بوصفها ناجمة إلى حد كبير عن النظام الضريبي والذي يقضي على المبادرة ويخلق تشوهات في الأسعار النسبية ومن ثم تخفيض موارد المجتمع [٧] .

ثانيا: اهمية التعليم الاقتصادية

١. التعليم في النظرية الاقتصادية:Education & economic theory

تختلف وجهات نظر الاقتصادين حول اهمية التعليم ،فقد تناول ادم سمث (Adem smith) في كتابه المعروف ثروة الامم (wealth of nation) اهمية التعليم في تكوين الثروة، اذ اكد ان الطريق في بناء الدولة يكون بتخليص الناس من الفساد وعدم الكفاءة وتمكينهم من اكتساب القدرة، ويكون ذلك عن طريق رعاية الفرد اثناء تعليمه ودراسته وتدريبه على الرغم من ان ذلك يكلف الدولة نفقات كبيرة، الا إنه يعده رأسمالا ثابتا ويكون جزءا من رأسمال الفرد وبالتالي يعود بالفائدة على الفرد والمجتمع [٨]

اما توماس مالثوس (Malthus) ، فقد نوه في كتابه (مقاله عن مبدأ السكان) عام 1878 بشأن العلاقة بين الموارد المتاحة وزيادة السكان عن اهمية التعليم واعتبره من العوامل التي تؤدي الى الحيلولة دون حدوث الانفجار السكاني ومن خلال كونه عامل لتحديد النسل [٩].

بينما كانت اراء الفريد مارشال (Alfred marshall) نقطة تحول في مجال المعالجات الاقتصادية في التعليم، فقد اعتبر التعليم نوعا من الاستثمار القومي، فوقف عند اهمية التربية بوصفها استثمارا قوميا مؤكدا على ان اكثر انواع الاستثمارات الرأسمالية هي قيمة ما يستثمر في البشر [١٠] ، والاقتصاد ذاته ذو قيمة محدودة إن لم يستغل في سبيل التقدم وذلك عن طريق القوى البشرية التي تحول الثروات من مجرد كميات نوعية إلى طاقات تكنولوجية متنوعة تحقق التقدم المنشود [١١].

بينما عالج الاقتصادي جون ستيوارت مل (J. s. mill) موضوع التعليم وعلاقته بالنمو وعده عاملا يؤثر في الظروف الاقتصادية، ويؤثر في ظروف الانتاج فضلا عن كونه اداة تساعد على غرس القيم والعادات التي تخص كيفية استغلال الموارد الاقتصادية عند الافراد بصورة عقلانية، وهكذا يستخدم التعليم كأداة لإحداث تغيير ايجابي لدى الفرد العامل تجاه عمله في مجال الانتاج والاستهلاك [١٢]

وفي هذا الصدد يشير ماينت (H. myint) الى أن الإنفاق على التعليم يعد ضروريا لكونه المورد الخصب للكوادر الفنية والادارية القيادية والتي تتمثل وظيفتهم الاساسية بتغيير التنظيم الاقتصادي للدولة في اتجاه جعلها اكثر انتاجية [١٣]، اما الاقتصادي وليم بتي William (petty) ، فقد نظر الى التعليم باعتباره عملية استثمارية وتوظيفا للأموال وحاول قياس قيمة راس المال البشري وبين ان مردود الاستثمار الى راس المال البشري كان عاليا [١٤]، وأشار (a. pigon) الى ان الإنفاق على التعليم ما هو الا استثمار منتج وان معدل مردوده يزيد على معدل مردود مايستثمر في السلع الرأسمالية الاخرى [١٥].

وذهب مك كولوك (mc culloch) بعيدا في تقريره لأهمية التعليم عمن سبقوه من الاقتصادين، اذ عد مهارة العاملين ومستوى الثقافة جزءا لايتجزأ من راس المال المادي وادخل مهارة العاملين ومستوى ثقافتهم ضمن مفهوم راس المال القومي [١٦]

واستنادا الى ذلك، فإن للتعليم دورا مزدوجا من حيث كونه شكلا من اشكال الاستهلاك ونوعا من انواع الاستثمار في الوقت نفسه، ويعنى بالجانب الاستهلاكي للتعليم هو ما ينفقه الافراد على التعليم وتفضيله على الكثير من السلع الاخرى ، ويعنى بالجانب الاستثماري للتعليم هو ما ينفقه الافراد من أموالهم على الاستثمار في التعليم [١٧] . ومن الاسباب التي دعت علماء الاقتصاد الى اعتبار التعليم استثمارا وتوظيفا لرؤوس الاموال إنها تعمل على زيادة النمو وتكشف عن مهارات المتعلمين وقدراتهم التي تؤدي الى زيادة مردوده الاقتصادي والاجتماعي والثقافي[١٨].

ومن خلال الآراء السابقة يتضح ان التعليم هو خدمة يسعى اليها المجتمع لما لها من مساهمة في خلق ذهنية عقلانية للأفراد ، فضلا عن الدور الرئيس للعلم في تطوير المجتمعات

والانتقال بأنماط الحياة الى مستويات اعلى من خلال تنويع فرص العمل وخلق وظائف جديدة .

٢. التعليم والتنمية البشرية: Education & Human Development

لم يكن اهتمام النظرية الاقتصادية بالتعليم والاستثمار في رأس المال البشري اهتماما حديث العهد، وانما هو اهتمام قديم قدم علم الاقتصاد. اذ اكتسب هذا الاهتمام زخماً جديداً مع ظهور "نماذج النمو الاقتصادي الجديدة" منذ منتصف الثمانينيات ، وتشير اغلب الدراسات الى أن الآثار الإيجابية للتعليم على المجتمع وعلى التنمية بشكل عام تتجاوز الجوانب الاقتصادية، لتشمل أيضاً العديد من الأبعاد الاجتماعية والثقافية والبيئية والسياسية وغيرها من الجوانب المتعددة للتنمية البشرية[١٩]، وفي هذا الصدد. تشير العملية التعليمية الى تزويد الفرد بمعلومات او مهارات ذات معارف ضرورية او لازمة لأداء عمل او اعمال محددة، وقد تشمل هذه العملية معلومات لا ترتبط بالعمل الا ارتباطا غير مباشرا، ومن هنا تصبح العملية التعليمية تمهيدا لعملية التثقيف. وجدير بالإشارة ان تنمية الموارد البشرية نظام يجب تطبيقه بطريقة منتظمة ودقيقة وبأسلوب علمي محدد بحيث يغطي كل الاعمار الوظيفية للأفراد [٢٠] .

والتعليم بغض النظر عن نوعه له فوائد وايجابيات لا يمكن حصرها سواء على الفرد او المجتمع فالناس غير الاميين وقوة العمل المتعلمة تلعب دورا فاعلا في النواحي التنموية المختلفة الاجتماعية والسياسية منها والثقافية، أما تأثيره الايجابي على الفرد فيسهل عملية الحصول على فرصة وظيفية افضل، وبالتالي الحصول على دخل مرتفع [٢١] .

ويتضح من ذلك كله، أن التنمية البشرية تعد الإنسان المتعلم والمتدرب جوهرها كراس مال اجتماعي ،فاذا ما تحققت مثل هذه الامور فان مستلزمات التنمية البشرية ستصبح مهمة في الوصول الى نتائج كمخرجات لها وبالتالي تطوير القدرات وتوسيع الخيارات وتأهيلها للمشاركة في التطوير والتأهيل المطلوب واستثمار البشر للنهوض بالعطاء البشري فضلا عن اهميتها في حلقات التنمية اللاحقة كمدخلات جديدة ، وعليه يمكن القول ان راس المال الاجتماعي Social Capital سيساهم في تطويع راس المال المادي في خدمة التنمية الاقتصادية ككل ، ولما كان الإنفاق العام على قطاع التعليم كنوع من الاستثمار في راس المال البشري، فإنه يكتسب اهمية بالغة في تطوير التعليم في جميع البلدان سواء المتقدمة ام النامية.

ومن جهة أخرى، يعتبر التعليم سلعة عامة وحق من حقوق الانسان لا يمكن حرمان اي فرد منه، اذ إنه يساهم في تنمية الافراد والمجتمعات ويمثل التعليم العالي محركا للتنمية الثقافية والاجتماعية للأمم والشعوب بوصفه الية لبناء القدرات المحلية وتعزيز حقوق الانسان ، ولذلك يعتبر التعليم عامل اساسي لا يجاد مجتمعات عامه ومسالمة وقابلة للتكيف وخالية من الفقر وإنه لا يمكن تحقيق اي هدف من اهداف التنمية المستدامة دون الاستناد الى التعليم [٢٢] .

ومن الجدير بالملاحظة، أن مسالة توافر مستويات تعليمية نوعية يمكن مساهمتها في استخدام التطور الاقتصادي والاجتماعي ،أي ان النهوض بقطاع التعليم سيساهم في تطوير المعرفة وتحقيق الاثار الايجابية لتمكين الناس، [٢٣]وهذا سيساهم في رفع الانتاجية على المدى البعيد الذي تسعى اليه التنمية المستدامة .

وتركز التنمية المستدامة في ابعادها الاساسية المتعلقة في الجانب الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، وذلك على ان الانسان يشكل جوهر التنمية وهدفها النهائي من خلال الاهتمام بالعدالة الاجتماعية ،ومكافحة الفقر ،وتوفير الخدمات الاجتماعية بما فيها المتعلقة بالتعليم واتخاذ القرارات بشأنها وبكل شفافية وعلى هذا الاساس ،تم دمج فكرة التنمية المستدامة بالتنمية البشرية لتكونا مفهوم التنمية البشرية المستدامة ،ومن خلال القمة العالمية للتنمية المستدامة التي عقدت في (جوهانسبرغ) سنة ٢٠٠٢، تم تحديد اولويات التنمية

المستدامة بالتركيز على مجالات مثل (المياه، والطاقة، والصحة، والتعليم، والفقر، والمعلومات والبحوث، الخ)[٢٤].

المبحث الثاني: تمويل التعليم والعوامل المؤثرة فيه

لا يختلف اثنان بأن للسياسات المالية دوراً محورياً في إرساء المقومات الأساسية لقطاع التعليم، إذ ان السياسة المالية من خلال الإنفاق الحكومي تمثل المحرك الأساس لتطوير واستدامة التعليم، وفيما يأتي عرضا لمفاهيم تمويل التعليم وأهم العوامل المؤثرة فيه.

اولا : تمويل التعليم – المفهوم

ويقصد بتمويل التعليم بشكل عام هو انفاق مال او استخدام جهد ذات ابعاد ومراحل، ويعد احدى الوظائف التي تختص بجميع الاعمال المرتبطة بتزويد المؤسسة بالأموال اللازمة لتحقيق اغراضها التي قامت من اجلها وبحركة هذه الاموال فيها [٢٥]، ويعرف التمويل أيضا بأنه مجموعة الموارد المالية المرصودة للمؤسسات التعليمية لتحقيق أهداف محددة وإدارتها بكفاءة عالية[٢٦]، فضلا عن إنه تكوين لرأس المال لتنفيذ عمل معين.

وتشير العلاقة بين نسبة الإنفاق على التعليم وحجم الدخل القومي الى مدى الجهد التعليمي وصلته بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية. وان النسبة بين الإنفاق على التعليم والدخل القومي اكثر دلالة على نوع الجهد التعليمي الذي يمكن ان يحدثه المجتمع كله في جهاز التعليم ولما كان الدخل القومي يمثل مجموع السلع والخدمات والجهود التي يحصل عليها المجتمع فان هذا المؤشر يدل على ما يمكن ان يستثمر المجتمع في جانب التعليم من مجموع طاقاته [٢٧]

ويرى بيكو ان الإنفاق على التعليم انما يستهدف قبل كل شيء احداث تغيرات في نوعية المنتجات التي تحقق دخلا اضافيا وتحريكا للنشاط الاقتصادي ودفع تأثير التنمية الشاملة الى الامام [٢٨] ، ويؤكد الاقتصادي جون فيزي (j . vaizy) على ان التعليم هو استثمار الموارد والذي يجعل الانسان اغنى ماديا [٢٩] .

وعليه فإن تمويل التعليم يعتبر مدخلا بالغ الأهمية من مدخلات أي نظام تعليمي ،ويرتبط بعدة أمور ،منها فلسفة الدول الاقتصادية، وفي المقابل يرى رجال الاقتصاد إن التعليم يجب أن يؤدي إلى تحقيق زيادة مستمرة ودائمة في الدخل القومي .وإذا كان تمويل التعليم ،والإنفاق عليه ،وما ينتج عن الاستثمار فيه يحظى بعناية كبيرة من رجال الاقتصاد .[٣٠]

ثانيا: العوامل المؤثرة في تمويل التعليم:

يوجد العديد من العوامل المؤثرة على شكل الإنفاق التعليمي وحجمه ، ويمكن تقسيم هذه العوامل على:

١ ـ العوامل الداخلية المؤثرة في الإنفاق على التعليم:

هنالك العديد من العوامل المؤثرة في الإنفاق على التعليم ، ومن اهمها ما يأتي [٣١]:

أ. الزامية التعليم التي تسعى اليها معظم البلدان ومنها النامية لمواجهة الطلب الاجتماعي المتزايد على التعليم .

ب. ادخال التقنيات الحديثة والاساليب التكنلوجية في التعليم من وسائل تعليمية ومختبرات واجهزة ومعدات حديثة من اجل زيادة تفاعل الطلاب وتطوير مهاراتهم العملية والعلمية.

ت. انتشار التعليم في القرى حيث قلة السكان وارتفاع الكلفة التشغيلية للخدمات التعليمية وصغر حجم المدارس وأعداد الطلاب فيها .

ث. الاهتمام بجودة التعليم والتحكم في كفايته الداخلية من خلال التركيز على اقتصاديات الحجم وضبط اعداد الطلاب مما ادى الى زيادة اعداد المعلمين لمواجهة زيادة الفصول الناتجة من هذه السياسات وهذا ادى الى زيادة النفقات التعليمية سواء في الرواتب او البرامج التدريبية اللازمة لتأهيل المعلمين.

ج. الاهتمام بتطوير البنية التعليمية وخصوصا الابنية المدرسية وتطوير نماذج حديثة تشتمل على خدمات تعليمية مساندة من ملاعب ومسارح وقاعات محاضرات ومختبرات وهذا ينعكس على كلفة هذه الابنية وزيادة الإنفاق عليها.

ح. مستوى التقنيات والتكنولوجيا المستخدمة في العملية الإدارية والتعليمية .

خ. حجم الإهدار التربوي الذي يرجع غالبا إلى الرسوب والتسرب .

٢ ـ العوامل الخارجية المؤثرة في الإنفاق على التعليم :

يحيط بالنظام التعليمي مجموعة من العوامل الخارجية تؤثر في بنيته وسياساته ومن اهمها ما يأتي[٣٢]:

أ ـ زيادة اهتمام المجتمعات بالتعليم والإنفاق عليه على اعتبار ان الإنفاق على التعليم هو استثمار في الموارد البشرية يؤدي الى تطوير المجتمع وتنميته تنمية حقيقية شاملة في جميع الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والامنية .

ب ـ التغيرات الاقتصادية التي تشهدها المجتمعات سواء على المستوى المحلي او الاقليمي او الدولي مثل ارتفاع وانخفاض اسعار النفط ومستوى الناتج القومي للدولة وما يصاحبه من تقلبات في العملة الوطنية والاسعار والتي قد تؤدي الى التأثير على مستوى الإنفاق الحكومي المخصص لتمويل الخدمات العامة ومنها التعليم .

٣ ـ العوامل المؤدية الى زيادة الإنفاق على قطاع التعليم :

هناك مجموعة من العوامل التي تؤدي الى زيادة الإنفاق ومن اهمها الاتي:

أ ـ العوامل الاقتصادية :

ومن اهمها[٣٣]:

١) زيادة معدلات النمو الاقتصادي في الكثير من الدول ، مما أدى إلى وفرة الموارد والتي يمكن توجيه نصيب وفير منها للتعليم ، أيضا ، النمو الاقتصادي زاد من حاجة الدول إلى الكفاءات المتعلمة .

٢) تزايد الطلب الاجتماعي على التعليم ، مما أدى إلى المزيد من الملتحقين سنويا .

٣) انتشار مبادئ العدالة الاجتماعية وتكافؤ الفرص التعليمية ، ومبدأ الحق في التعليم، ورعاية الفئات المحرومة والمهمشة .

٤) زيادة الاهتمام بنوعية التعليم وجودته، مما اقتضى تطوير المناهج ، وتقليل كثافة الفصول ،والاهتمام بتقنيات التعليم وغيرها .

٥) اتساع المعرفة وتشعبها ،مما أدى إلى ظهور علوم جديدة ،وهذا مما اقتضى إدخالها إلى المناهج مما استلزم المزيد من التجهيزات ،وتدريب المعلمين ،وإعداد معلمين جدد .

٦) التوسع في التعليم العالي والتقني، وزيادة الملتحقين به، مما أدى إلى ظهور الحاجة لتأسيس المزيد من الجامعات ومؤسسات التعليم العالي، كذلك ارتفاع مصروفاته الجارية.

ب ـ العوامل السياسية والاجتماعية :

بعد تحرير الكثير من الدول من السيطرة الاستعمارية بعد الحرب العالمية الثانية، اخذت حكوماتها الوطنية على عاتقها مهمة تحقيق النمو الثقافي والتوسع في التعليم، حاولت احداث لبعض التغيرات في نظم التعليم ،كخلق القاعدة العريضة من القوة البشرية الواعية التي تمتلك القدرة على النهوض بمهامها التنموية ،والارتفاع المستمر في مستوى اسعار المواد والوسائل المعيشية، وقد ادى هذا الى زيادة اجور ومكافئات العاملين في قطاع التعليم وذلك منعا لتسربهم نحو القطاعات الاخرى، ولقد اصبح التعليم جزءا من الحاجات الاساسية للأفراد وقد دفع ذلك المجتمع الى عدم الاكتفاء بالمستويات والانماط التعليمية القائمة، واصبح الافراد يبحثون عن صيغ ومجالات جديدة لم تكن معروفة واضيفت نشاطات اخرى مكملة للبرامج التعليمية كالنشاطات الترفيهية والسفرات والزيارات العلمية والقاءات الشبابية مما ادى الى زيادة حجم الإنفاق في قطاع التعليم لتغطية مثل هذه النشاطات [٣٤] .

المبحث الثالث: تحليل مؤشرات الإنفاق الحكومي على التعليم في العراق

بالنظر لأهمية قطاع التعليم كمحرك حقيقي لعملية التنمية من خلال تركيز الاهتمام بالعنصر البشري، فان الحكومات في البلدان المختلفة اولت في هذا المجال اهتماما كبيرا لهذا القطاع. ويعتبر الإنفاق على التعليم مدخلا بالغ الأهمية من مدخلات أي نظام تعليمي ،ويرتبط بعدة أمور، منها الفلسفة الاقتصادية المتبعة. ويظهر أثره من خلال تزويد التعليم بالقوى الشرائية الضرورية بشكل يمكنه من الحصول على المدخلات الإنسانية والمادية[٣٥]، وتقوم الحكومة العراقية بتخصيص مبالغ معينة من موازنتها العامة بهدف الإنفاق على التعليم . وفيما يأتي تحليل لأهم المؤشرات الإنفاقية على التعليم في العراق.

أولا : نمو الإنفاق الحكومي على التعليم

ويبين هذا المؤشر مدى اهتمام البلد في قطاع التعليم، ولغرض التعرف على حقيقة ذلك الدور فإن الجدول (١) يوضح حقيقة ذلك .

الجدول (1)

تطور الانفاق الحكومي على التربية و التعليم ونسبته الى الانفاق الحكومي الاجمالي في العراق خلال الفترة (1991 -2012)

القيمة: مليون دينار النسبة مئوية

السنة	نفقات التربية والتعليم	النمو السنوي%	اجمالي الانفاق الحكومي *	النمو السنوي%	الانفاق الحكومي على التربية والتعليم كنسبة من الانفاق العام الاجمالي %
1991	835		17497		4.8
1992	1223	46.5	32883	87.9	3.7
1993	2345	91.7	68954	109.7	3.4
1994	6422	173.9	199442	189.2	3.2
1995	8598	33.9	690783	246.4	1.2
1996	14714	71.1	542541	-21.5	2.7
1997	19037	29.4	605802	11.7	3.1
1998	26584	39.6	920501	51.9	2.9
1999	49469	86.1	1033552	12.3	4.8
2000	58814	18.9	1498700	45.0	3.9
2001	70801	20.4	2079727	38.8	3.4
2002	202793	186.4	3226927	55.2	6.3
2003	71598.5	-64.7	4827493	49.6	1.5
2004	1188839	1560.4	31850100	559.8	3.7
2005	1462644	23.0	35981200	13.0	4.1
2006	2074119	41.8	50936300	41.6	4.1
2007	2806912	35.3	57947000	13.8	4.8
2008	3512419	25.1	59861974	3.3	5.9
2009	6871277	95.6	69165523	15.5	9.9
2010	8093008	17.8	84657467	22.4	9.6
2011	10137561	25.3	96662767	14.2	10.5
2012	11160618	10.1	117122930	21.2	4.8
متوسط النمو السنوي%					
1991-2003		122.3			
2004-2012		61.1			
1991-2012		203.8			
معدل النمو المركب					
1991-2003	44.7				
2004-2012	32.3				
1991-2012	56.3				

المصدر:

1. الموازنة العامة الاتحادية لجمهورية العراق للسنوات(2008، 2009، 2010، 2011، 2011)
2. وزارة المالية، دائرة الموازنة، النفقات العامة التقديرية للسنوات(2004-2006)، بيانات غير منشورة.
3. الملحق (1) .

* تم احتساب معدلات النمو المركبة بالاستناد إلى الصيغة الآتية:

$$R = [\{(An / Ao)\ 1/t-1\} -1] \times 100$$

ومن خلال الجدول (١) يتضح ان اجمالي الإنفاق الحكومي على التعليم في العراق قد شهد تطورا ملحوظا خلال المدة (١٩٩١ – ٢٠١٢) فبعد ان بلغ (٨٣٥) مليون دينار عام ١٩٩١ ازداد ليصل الى (١١١٦٠٦١٨) مليون دينار عام ٢٠١٢ وبمعدل نمو مركب يبلغ (٤٦,٢%) وهو حصيلة معدلين للنمو المركب، اولهما (٤٢,٨%) خلال المدة الفرعية الاولى (١٩٩١ – ٢٠٠٣) والثاني (٣٠,٨%) خلال المدة الفرعية الثانية (٢٠٠٤ -٢٠١٢) بينما كان متوسط النمو

السنوي (١٣٨,٢%) للمدة كلها (١٩٩١ – ٢٠١٢) و (٧٢,٦%) للمدة الفرعية الاولى (١٩٩١-٢٠٠٣) و(٢٠٣%) للمدة الفرعية الثانية (٢٠٠٤ – ٢٠١٢).

وكل ذلك يشير الى ان الإنفاق الحكومي على التعليم يتخذ مسارا تصاعديا ، وكان في المدة الفرعية الثانية اعلى منه في المدة الفرعية الاولى ، واذا ماقورن من خلال متوسطات النمو السنوية فإنه كان في المدة الفرعية الثانية (٢٠٠٤ – ٢٠١٢) يفوق مما هو عليه خلال المدة الفرعية الاولى (١٩٩١ -٢٠٠٣) بفارق (١٣١,٢) نقطة مئوية ، لقد جاء ذلك انسجاما والتغيرات السنوية في اجمالي الإنفاق الحكومي ومرتبطا بحجم الزيادة في اجمالي الإنفاق الحكومي ، فضلا عن اتجاهات السياسة الاقتصادية المطبقة خلال المدة الفرعية الاولى والتي كان من نتائجها تقليص الإنفاق الحكومي الاجمالي .

ثانيا: مؤشر الإنفاق الحكومي على التعليم كنسبة من اجمالي الإنفاق الحكومي

ولعل هذا المؤشر يبين مدى اهتمام الدولة بالتعليم من خلال التخصيصات المالية الموجه اليه[٣٦]، فكلما زادت نسبته إلى الموازنة العامة للدولة دل على زيادة الاهتمام بالتعليم[٣٧]، ومن الجدول (١) نفسه يتضح ان هذا المؤشر قد سجل انخفاضا خلال المدة الفرعية الاولى (١٩٩١ - ٢٠٠٣)، فبعد ان كان بحدود (٤,٨%) عام ١٩٩١ انخفض الى (١,٥%) في عام ٢٠٠٣، في حين سجل ارتفاعا ملحوظا خلال المدة الفرعية الثانية (٢٠٠٤ – ٢٠١٢)، فبعد ان كان (٣,٧%) عام ٢٠٠٤ارتفع ليصل الى (١٠,٥%) عام ٢٠١١، ثم بالانخفاض عام ٢٠١٢ ليصل الى (٩,٥%) بفارق نقطة مئوية واحدة مقارنة بالعام السابق (٢٠١١) .

ويعود ذلك بشكل رئيس الى التوسع الكبير في الإنفاق الحكومي الاجمالي بشكليه الجاري والاستثماري مما ترتب عليه تخصيص موارد مالية منها تشغيلية ومنها استثمارية .

وتعد هذه النسب منخفضة اذا ما قورنت مع دول عربية اخرى فقد بلغت النسبة عام ٢٠٠٠ واستنادا الى هذا المؤشر (٢٢,٥%) في دولة الامارات العربية المتحدة و (١٢,٣%) في لبنان و (١٨,٢%) في تونس . [٣٨]

بينما في العراق وللعام نفسه المذكور بلغت (٣,٩%) وبلغت ايضا (٢٤,٢%) في عمان و (٢٠,٦%) في الاردن و (٢٧,٢%) في المغرب وذلك في العام ٢٠٠٥ ، بينما في العراق ولنفس العام المذكور بلغت نحو (٤,١%) . [٣٩]

وعلى الرغم من المسار التصاعدي في الإنفاق الحكومي على التعليم وكنسبة من اجمالي الإنفاق الحكومي فإن الجدول (٢) يكشف ان معظمها كانت موجهة صوب الإنفاق الجاري الذي استحوذ على النصيب الاكبر نحو (٦,٤%) عام ٢٠٠٧ و (١١,٩%) للعام ٢٠١٠ ثم الى (١٤%) للعام ٢٠١١ و (١٢,٨%) للعام ٢٠١٢ ، في حين استحوذ الإنفاق الاستثماري على التعليم من الموازنة الاستثمارية العامة على (٢,٣%) في العام ٢٠٠٧ و (٣,٦%) في العام ٢٠١٠ ثم الى (٢,٨%) عام ٢٠١١ ، والى (٢,٥%) عام ٢٠١٢.

الجدول(2)
الاهمية النسبية لموازنة التربية والتعليم الجارية والاستثمارية من الموازنة العامة للدولة في العراق خلال الفترة (2007-2012)

القيمة: مليون دينار — النسبة مئوية

السنة	الموازنة العامة الجارية	موازنة التربية والتعليم الجارية	الاهمية النسبية %	الموازنة العامة الاستثمارية	موازنة التربية والتعليم الاستثمارية	الاهمية النسبية %
2007	41947000	2684921	6.4	16000000	370481	2.3
2008	44190746	3162419	7.2	15671227	350000	2.2
2009	54148081	6446277	11.9	15017443	425000	2.8
2010	60980694	7243008	11.9	23676772	850000	3.6
2011	66596474	9307421	14.0	30066293	850140	2.8
2012	79954033	10215619	12.8	37177897	945000	2.5

المصدر:
1. وزارة المالية، الموازنات العامة الاتحادية، للسنوات (2009، 2010، 2011، 2012)
2. وزارة التخطيط، الكتاب السنوي لعام 2011، ص225.
3. وزارة المالية، دائرة الموازنة، الاحصاء.
4. وزارة المالية - دائرة الموازنة - النفقات العامة التقديرية للسنوات 2004-2006 ، بغداد ، بيانات غير منشورة

ويستنتج من ذلك ايضا ان ارتفاع نسبة التخصيصات المالية الجارية (التشغيلية) خلال المدة كلها (١٩٩١-٢٠١٢) توزيعا متطابقا مع التوجهات العامة والمتجسدة من خلال التوزيع العام للموازنات العراقية كان كله ينصب في صالح الإنفاق الحكومي الجاري في شكل رواتب او مستلزمات سلعية .[٤٠]

وعلى الرغم من تزايد الإنفاق الاستثماري على التعليم من ناحية الحجم وخصوصا خلال المدة الفرعية الثانية (٢٠٠٤ -٢٠١٢)، الا إنها لاتتناسب مع متطلبات التعليم العالي خصوصا وان المتطلبات الحديثة تستلزم ضبط الجودة وتطوير المهارات لأعضاء الهيئات التعليمية والتدريسية ، وبالتالي فإن الانفاق العام لم يؤد دوره المطلوب في تطوير التعليم العالي من جهة، ومواكبة التطورات العالمية في هذا المجال من جهة اخرى.

ثالثا: مؤشر الإنفاق الحكومي على التعليم كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي

ويبين هذا المؤشر مدى الجهد المبذول من قبل البلد تجاه قطاع التعليم، فكلما ارتفعت هذه النسبة دل ذلك على اهتمام الدولة بالتعليم من جهة، يعكس مدى استنزاف الإنفاق الحكومي على التعليم من الناتج المحلي الاجمالي، من جهة أخرى، فضلا عن الدور التدخلي للدولة في ادارة شؤونها الاقتصادية والاجتماعية .

الجدول(3)
الانفاق الحكومي على التربية والتعليم كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي ونصيب الفرد منه
خلال الفترة (1991-2010)

القيمة: مليون دينار — النسبة مئوية

السنة	الانفاق الحكومي على التربية	السكان	النمو السنوي %	GDP بالأسعار الجارية	النمو السنوي %	نصيب الفرد من الانفاق على التربية والتعليم	نسبة الانفاق الحكومي على التربية والتعليم الى GDP
1991	835	18419		21313		45.3	3.9
1992	1223	18949	2.9	56814	166.6	64.5	2.2
1993	2345	19478	2.8	140518	147.3	120.4	1.7
1994	6422	20007	2.7	703821	400.9	321	0.9
1995	8598	20536	2.6	2252264	220.0	418.7	0.4
1996	14714	21124	2.9	2556307	13.5	696.6	0.6
1997	19037	22046	4.4	3286925	28.6	863.5	0.6
1998	26584	22702	3	4653524	41.6	1171	0.6
1999	49469	23382	3	3446403	-25.9	2115.7	1.4
2000	58814	24086	3	50213699	1357.0	2441.8	0.1
2001	70801	24813	3	41314569	-17.7	2853.4	0.2
2002	202793	25565	3	41022927	-0.7	7932.4	0.5
2003	71598.5	26340	3	29585789	-27.9	2718.2	0.2
2004	1188839	27139	3	53235000	79.9	43805.6	2.2
2005	1462644	27963	3	73534000	38.1	52306.4	2
2006	2074119	28810	3	95588000	30.0	71993	2.2
2007	2806912	29682	3	111456813	16.6	94566.1	2.5
2008	3512419	31895	7.5	157026062	40.9	110124.4	2.2
2009	6871277	31664	-0.7	139330211	-11.3	217006	4.9
2010	8093008	32481	2.6	171956975	23.4	249161.3	4.7
المتوسطات							
1991-2003			3.0		191.9	1674	1.03
2003-2010			3.1		31.1	119852	2.9

المصدر:
الملحقين(2،1)
الجدول(1)

يوضح الجدول (٣) نسب اجمالي الإنفاق الحكومي على التعليم الى الناتج المحلي الاجمالي خلال المدة (١٩٩١-٢٠١٠) ، اذ شهد المؤشر المذكور تقلبا واضحا خلال المدة الفرعية الاولى (١٩٩١-٢٠٠٣) ، فبعد ان بلغ (٣,٩%) عام ١٩٩١ استمر بالانخفاض حتى بلغ (٢. ٢%) عام ٢٠٠٣ ، وفي المتوسط بلغت النسبة للمدة المذكورة (١,١%) ، ويرجع السبب الرئيسي في ذلك الى انخفاض اجمالي الإنفاق الحكومي في فترة التسعينيات وانعزال العراق عن العالم نتيجة الحصار الاقتصادي والثقافي حتى سقط نظام الحكم السابق عام ٢٠٠٣، فضلا عن ابقاء ذلك النظام على كل الاساليب القديمة وغير الفعالة في النظام التربوي .[٤١]

غير أن ما ينفقه العراق ما زال قليلاً بالقياس إلى حاجته التعليمية، وتبدو الهوة واسعة بين العراق والبلدان المتقدمة أم العربية من حيث حجم الإنفاق على التعليم، فاذا ماقورن هذا المؤشر عام ١٩٩٥ والبالغ في العراق نحو (٠,٤%) ، فإنه وصل الى (٦,٣%) في الاردن و (٥,٦%) في الكويت و (٧%) في اليمن و (٤,٦%) في عمان و (٥,١%) في موريتانيا، وذلك في العام نفسه[٤٢].

وفي خلال المدة (١٩٩٩-٢٠٠١) فقد بلغت النسبة في الاردن (٤,٦%) في و (٥,١%) في المغرب و (١٠%) في اليمن و (٤%) في جيبوتي .[٤٣]، بينما في العراق كانت النسبة وفق المؤشر المذكور اقل منها بكثير اذ لم تتجاوز خلال المدة نفسها الـ (٠,٤%).

اما خلال المدة الفرعية الثانية (٢٠٠٤ – ٢٠١٠) فقد شهدت تطورا ملحوظا في هذا المؤشر ، فبعد ان بلغت النسبة (٢,٢%) عام ٢٠٠٤ ازدادت لتصل الى (٤,٧%) في نهاية المدة عام ٢٠١٠ وبمتوسط نمو سنوي بلغ (٣%) وهو اكبر مما حصل في متوسط المدة الفرعية الاولى (١٩٩١-٢٠٠٣) والبالغ (١,١%) وبفارق نمو نحو (٢) نقطة مئوية ، وترجع هذه الزيادة الى طبيعة التوسع في قطاع التعليم ، فضلا عن زيادة حجم اجمالي الإنفاق الحكومي والتطور الحاصل في الموازنات العامة للدولة العراقية بعد سقوط نظام الحكم السابق عام ٢٠٠٣ وزيادة الايرادات النفطية الامر الذي ادى الى زيادة الإنفاق بشكليه الجاري والاستثماري ولمختلف القطاعات الاقتصادية .

واذا ما قورنت هذه النسبة مع بقية البلدان العربية فإنها منخفضة عنها بشكل كبير ، اذ بلغت في المتوسط خلال المدة (٢٠٠٢ – ٢٠٠٥) (٦,٧%) و (٧,٩%) و (٩,٦%) و (٥,١%) و (٦,٨%) لكل من المغرب وجيبوتي واليمن والكويت ثم السعودية على التوالي لكل منها .[٤٤]وبذلك فإنها لم تصل الى النسبة المعيارية التي سادت في الدول التي حققت تقدما ملموسا في راس المال البشري (٩%) قبل العام ٢٠٠٠[٤٥].

أما خلال المدة (٢٠٠٦-٢٠٠٩) فقد بلغت في المتوسط (٩,٣%) في الاردن و (٨,١%) في لبنان و (٥%) في السعودية و (٥,٨%) في الجزائر و (٨,٣%) في اليابان و (٧,٦%) في الكيان الصهيوني و (١٦,٢%) في الولايات المتحدة.[٤٦]

بينما الحال في العراق وفق هذا المؤشر لن تتجاوز النسبة في المتوسط (١,٢%) للمدة (٢٠٠٢- ٢٠٠٥) و(٣%) للمدة (٢٠٠٦- ٢٠٠٩)، مما يعكس ضآلة الإنفاق على التعليم كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي في العراق وان الدول المذكورة تولي اهتماما خاصا بالتعليم وذلك استنادا الى النسب المتحققة وفق هذا المؤشر .

رابعا: مؤشر حصة الفرد من الإنفاق الحكومي على التعليم .

لعل هذا المؤشر من المؤشرات المهمة لأغراض تحليل الإنفاق على التعليم والافضل في هذا المجال[٤٧] اذ يعبر هذا المؤشر عن حصة الفرد من السكان من الإنفاق الحكومي على التعليم ، والتعرف على درجة ومستوى الاشباع من الحاجة الى التعليم ، فاذا ماكانت النسبة في تزايد فإنها تشير الى ان الإنفاق الحكومي على قطاع التعليم يتزايد بمعدل اكبر من معدل النمو السكاني ، وبالعكس فإن نصيب الفرد منه سيكون متدهورا .[٤٨]

وبموجب هذا المؤشر، ومن خلال معاينة الجدول (٣) السابق ذكره فإنه على الرغم من الزيادة في قيمه الا ان النمو السنوي كان متقلبا ، فبعد ان بلغ (٤٥,٣) دينار عام ١٩٩١ ازداد ليصل الى (٢٤٩١٦١) دينار عام ٢٠١٠، وفي المتوسط بلغ النمو السنوي (١٤٥,١%) خلال المدة كلها (١٩٩١-٢٠١٠) وهي اقل مما عليه الحال بالنسبة لمتوسط النمو في الإنفاق الحكومي على التعليم والبالغ (١٥٣,٣%) وبفارق (-٨,٢) نقطة مئوية، وهذا المتوسط هو حصيلة متوسطين للنمو السنوي الاول بلغ (٦٥,٩%) خلال المدة الفرعية الاولى (١٩٩١ – ٢٠٠٣) والثاني (٢٤٦,٩%) خلال المدة الفرعية الثانية (٢٠٠٤ -٢٠١٠) وهو الاكبر بفارق (١٨١) نقطة مئوية مقارنة بالمدة الفرعية الاولى الامر الذي يستنتج منه تزايد الاهتمام بهذا القطاع في

هذه المدة (الاخيرة) وذلك بعد العام ٢٠٠٣، وان كان هناك قصور واضح لدى مقارنة هذا المؤشر مع بقية بلدان العالم التي تنفق مبالغ كبيرة على التعليم .[٤٩]

خامسا: نصيب الطالب من الإنفاق الحكومي على التعليم .

ولعل هذا المؤشر يفيد في التعرف على نصيب او حصة الطالب من الإنفاق الحكومي على التعليم، فضلا عن التعرف على تكلفة الطالب سواء من الموازنة الجارية ام الموازنة الاستثمارية لقطاع التعليم، وبعد امكانية الفصل بين موازنات كل من التعليم ستكون الصورة ادق لأغراض المقارنة فيما بينهما، والجدولان (٤) و (٥) سيكشفان حقيقة ذلك .

الجدول(4)

نصيب الطالب من التخصيصات المالية الموجهة الى وزارة التربية خلال المدة(2007-2010)

مليون دينار

السنة	الانفاق الجاري	نصيب الطالب	الانفاق الاستثماري	نصيب الطالب	اجمالي الانفاق العام	نصيب الطالب
2007	1925802	6.974764	276110	0.04650	1953422	0.32903
2008	2270352	15.13568	150000	0.02401	2420352	0.38756
2009	4608535	21.68722	212500	0.03244	4821035	0.73604
2010	5044444	10.08889	500000	0.07333	5544444	0.81322

المصدر:

تم اعداد الجدول من قبل الباحث بالاعتماد على:

1. بيانات الجدولين (6، 8)
2. وزارة المالية، الموازنة العامة الاتحادية للسنوات (2008، 2009، 2010)
3. وزارة المالية، دائرة الموازنة- الاحصاء

ويكشف الجدول (٤) نصيب الطالب من التخصيصات المالية الموجهة لقطاع التربية خلال المدة (٢٠٠٧ -٢٠١٠) ويظهر منه ان نصيب الطالب من الموازنة الاستثمارية كان أقل مما عليه الحال من نصيبة من الموازنة الجارية ، ويعود السبب الرئيس في ذلك الى السياسات الاقتصادية المتبعة في سيطرة الإنفاق التشغيلي على حساب الإنفاق الاستثماري وان كان هناك بعض التحسن في موازنة ٢٠٠٩ وموازنة ٢٠١٠ اذ ارتفع نصيب الطالب في الموازنة الاستثمارية من (٤٦٥) بالألف دينار عام ٢٠٠٧ الى (٧٣٣) بالألف دينار عام ٢٠١٠ بنمو سنوي مقداره (١٠,٥%) في نهاية المدة ٢٠١٠ مقارنة بالعام ٢٠٠٩.

الجدول(5)

نصيب الطالب من التخصيصات المالية الموجهة الى وزارة التعليم العالي خلال المدة(2007-2010)

مليون دينار

السنة	الانفاق الجاري	نصيب الطالب	الانفاق الاستثماري	نصيب الطالب	اجمالي الانفاق العام	نصيب الطالب
2007	759119	2.05929	94371	0.25600	853490	2.315296
2008	892067	2.32995	200000	0.52237	1092067	2.852325
2009	1837742	4.41325	212500	0.51030	2050242	4.923566
2010	2198564	4.61517	350000	0.73471	2548564	5.349888

المصدر:

تم اعداد الجدول من قبل الباحث بالاعتماد على:

1. بيانات الجدول(10)
2. وزارة المالية، الموازنة العامة الاتحادية للسنوات (2008، 2009، 2010)
3. وزارة المالية، دائرة الموازنة- الاحصاء

واذ ما قورنت حصة الطالب من التخصيصات الموجهة الى قطاع التربية مع حصة الطالب في التعليم العالي فإنه يظهر من خلال الجدول (٥) أنها كانت الاكبر في جانب نصيب الطالب من التخصيصات المالية الموجهة الى قطاع التعليم العالي سواء في جانب الموازنة الجارية ام في جانب الموازنة الاستثمارية .

فقد بلغت النسبة في ضوء المؤشر قيد التحليل وبشكل اجمالي لموازنتي التعليم العالي الجارية والاستثمارية نحو (٢٣١٥) بالألف دينار في العام ٢٠٠٧ ازدادت لتصل الى (٥٣٤٩) بالألف دينار للعام ٢٠١٠ وبمعدل نمو سنوي بلغ (٨,٧%) مقارنة والعام السابق ٢٠٠٩ ، مما يشير الى درجة الاهتمام الواضحة في قطاع التعليم العالي الاكبر مما هو عليه الحال بجانب قطاع التربية ، وبالتالي فان التخصيصات الموجهة لقطاع التربية تعد منخفضة ، ويتوضح منها سوء توزيع مثل هذه التخصيصات اذا ما اجريت المقارنة بين نصيب الطالب من الإنفاق الجاري المتمثل بالرواتب والمستلزمات السلعية وهو توزيع لاينسجم والتردي الواضح في أعداد المدارس ومايندرج ضمنها من مدارس آيلة للسقوط وذات دوام ثنائي، ضرورة زيادة حصة الفرد من الانفاق العام على التعليم بشكل عام ، اذ لم يصل التمويل الحكومي والمستوى التنفيذي الى الحد اللازم من الناحية المالية لتصحيح الاختلالات الحاصلة لسد العجز في الابنية المدرسية ، الامر الذي ينجم عنه العجز في الابنية المدرسية وتزداد اعداد المدارس التي هي بحاجة الى ترميم او تلك الآيلة للسقوط نتيجة الضغط الناجم عن كثافة الاستخدام بأكثر من وجبة دوام في البناية الواحدة والجدول (٦) يبين حقيقة ذلك .

الجدول (6)

العجز المدرسي من الابنية المدرسية خلال المدة (2005/2004- 2007/2008)

السنة الدراسية	عدد المدارس	عدد الابنية الدراسية	فجوة العجز المدرسي	النسبة %	عدد المدارس الآيلة للسقوط	النسبة %	عدد المدارس بحاجة لترميم شامل	النسبة %
2005/2004	15.754	11.800	3.954	25	1.537	13	2.683	23
2006/2005	16.857	12.126	4.731	28	1.925	16	2.843	23
2007/2006	17.390	12.182	5.199	30	1.898	16	3.041	25
2008/2007	17.913	12.597	5.316	30	1.878	15	3.076	25

المصدر :
وزارة التخطيط والتعاون الانمائي ، خطة التنمية 2010 -2014 ، ص119.

ان ذلك لايعني ان التخصيصات الموجهة لقطاع التعليم العالي بالكافية، اذ ان قضية التمويل الجامعي من القضايا المهمة التي تواجهها مختلف الدول، فهي قضية متجددة دوما بسبب ارتفاع تكلفة نظام التعليم الجامعي [٥٠] ، اذ لابد من اعادة النظر في توزيع التخصيصات المالية لتوفير البنى التحتية اللازمة لهذا القطاع واعتماد ستراتيجية مناسبة للتنمية البشرية .

وإنه برغم الاهداف الطموحة في الموازنات الخاصة بالتعليم وزيادة نموها الا إنها تجري وفقا للمتطلبات الآنية ودون الاهمية المعطاة للجوانب الاستثمارية لكل من التربية والتعليم .

الخاتمة

أولا: الاستنتاجات

١. إن السياسة الإنفاقية تسعى اليها الدول المختلفة لتلبية الحاجات العامة واقامة المشروعات العامة بهدف تحقيق النفع العام، ولما كان الإنفاق على قطاع التعليم كنوع من الاستثمار في راس المال البشري، فإنه يكتسب اهمية بالغة في تطوير التعليم لكونه ركيزة مهمة من ركائز التنمية من خلال مساهمته ببناء مجتمع المعرفة وقدرته على وضع الحلول والعلاجات المناسبة للمشاكل التي تعاني منها التنمية البشرية المستدامة .

٢. لقد جاء نمو الانفاق العام على التعليم خلال مدة الدراسة منسجما والتغيرات السنوية في اجمالي الإنفاق الحكومي ، فضلا عن اتجاهات السياسة الاقتصادية المطبقة خلال سنوات الدراسة نفسها.

٣. وعلى الرغم من تحقيق نمو في جانب الإنفاق الحكومي الاستثماري على التعليم من ناحية الحجم وخصوصا خلال المدة الفرعية الثانية (٢٠٠٤ -٢٠١٢) ، الا إنها لاتتناسب مع متطلبات التربية والتعليم العالي خصوصا وان المتطلبات الحديثة تستلزم ضبط الجودة وتطوير المهارات لأعضاء الهيئة التدريسية .

٤. يستنتج من خلال مؤشر حصة الفرد من الإنفاق الحكومي على التعليم في العراق ان هناك اهتماماً متواضعاً في قطاع التعليم بعد العام ٢٠٠٣، وان كان هناك قصور واضح لدى مقارنة هذا المؤشر مع بقية بلدان العالم التي تنفق مبالغ كبيرة على التعليم.

٦. ان مقارنة حصة الطالب من التخصيصات الموجهة الى قطاع التربية مع حصة الطالب في التعليم العالي فإنها كانت الاكبر وفي صالح نصيب الطالب من التخصيصات المالية الموجهة الى قطاع التعليم العالي سواء في جانب الموازنة العامة الجارية ام في جانب الموازنة الاستثمارية، وهو توزيع قد لاينسجم والتردي الواضح في أعداد المدارس ، اذ لم يصل

التمويل الحكومي والمستوى التنفيذي الى الحد اللازم من الناحية المالية لتصحيح الاختلالات الحاصلة لسد العجز في الابنية المدرسية ، نتيجة الضغط الناجم عن كثافة الاستخدام بأكثر من وجبة دوام في البناية الواحدة .

٧. أن السياسة الإنفاقية المعتمدة في الوقت الحاضر لايمكن من خلالها تقليص الفجوة الخاصة بالفقر نظرا للإبقاء على معيار النمو السكاني دون اعتماد معيار المحرومية، وبالتالي سيكون جزء من ذلك التأثير السلبي عائقا أمام الارتقاء بالتربية والتعليم وخصوصا فجوة الحرمان بين المحافظات العراقية.

٨.ويبقى القول ان التعليم في العراق يواجه مجموعة من التحديات المالية التي فرضها الواقع المالي والمتأثر بحزمة عوامل تتمثل ب (ضعف الادارة المالية مع صعوبة تكييف النفقات الحكومية وتوجيهها الوجهة الصحيحة من الناحية الاقتصادية والاجتماعية مما جعلها تخلو من الرؤية التخطيطية وتبتعد عن الرؤية الواقعية عند اختيار اولويات الاهداف وتقترب من ترجمة الحاجات الانية فقط.

ثانيا: التوصيات

١.التعليم خيار اساسي ضمن مجموعة الخيارات التي تقاس من خلالها مستويات التنمية البشرية المستدامة، وقد اصبح من دواعي التجديد والتطوير في التربية والتفجر المعرفي الذي يفرض على المؤسسات التربوية والتعليمية في العراق اعادة النظر في جملة من الفعاليات التربوية، ومن ذلك يعد التعليم عنصرا مهما في عملية الاصلاح الاقتصادي وتصحيح الاختلالات الهيكلية، ذلك ان الفرد هو عنصر الثروة الحقيقية فان الارتقاء بإمكانياته وقدراته يحقق النجاح لاهداف التنمية، حيث يقع على كاهل النظام التعليمي مهمة تأهيل القوة البشرية الوطنية ودعمها.

٣. ضرورة اعادة هيكلية الإنفاق الحكومي وتوجيهها نحو تحسين مستوى الخدمات المقدمة في هذا المجال ستسهم في تنمية القدرات البشرية وتطوير البنى التربوية والتعليمية التحتية، والاسراع في اعادة تأهيل البنية التحتية للتربية واعادة اعمار المؤسسات التربوية المتضررة على وفق سلم من الاولويات، الامر الذي يتطلب زيادة الاهمية النسبية للإنفاق الحكومي على التعليم وخصوصا الإنفاق الاستثماري منه.

٤. ضرورة زيادة حصة الفرد بشكل عام والطالب بشكل خاص من الانفاق العام على التعليم اذ ان التمويل الحكومي والمستوى التنفيذي لم يصل الى الحد اللازم في ضوء المؤشرات الحالية لتصحيح الاختلالات الحاصلة في هذا القطاع.

٥. ضرورة مسايرة ومواكبة الإنفاق الحكومي لمتطلبات التربية والتعليم. اذ ان نقص التعليم يشكل احدى خصائص الفقر باعتبار ان ضعف نوعية وجودة التعليم تكون فرصة لزيادة الفقر من خلال ارتفاع نسبة الامية ونسبة التسرب.

٦. ضرورة صياغة استراتيجيات تربوية وتعليمية تكون هادفة ومرشدة لمزيد من التطوير وتتصف بوضوح معالمها واهدافها وامكانية ترجمتها الى خطط تربوية وتعليمية تستوعب المتغيرات المختلفة وتكفل تطوير النظام التربوي والتعليمي اهدافا وهيكلا وبنية وبالشكل الذي يواكب التطورات العالمية، تؤدي الى التعامل مع التحديات المحتملة وتأثيراتها المباشرة على التربية، وتحديد الامكانات الممكنة والخيارات المتاحة لمواجهة هذه التحديات والتغلب على المعوقات والتمكن من تطوير التعليم بما يتناسب مع مطالب التنمية البشرية واستدامتها في المستقبل.

المصادر:

(١) د. عادل احمد حشيش ، الاقتصاد ،اساسيات المالية العامة ، (بيروت: دار النهضة العربية للطباعة والنشر ،١٩٩٢)، ص٣٢

(٢) د. السيد محمد السريتي ، د. علي عبد الوهاب نجا ، مبادى الاقتصاد الكلي ، (الاسكندرية. الدار الجامعية،٢٠٠٨) ص (٢٢٣-٢٢١)

(٣) بول أ، وآخرون ، الاقتصاد، ترجمة هشام عبد الله،ط١، (عمان: الدار الاهلية للنشر،٢٠٠١)،ص ٤٩٥ ــ ٤٩٦.

(٤) د. رفعت المحجوب، الاقتصاد السياسي، القاهرة ، ص١٥.

(٥)عبد المنعم فوزي وآخرون، المالية العامة،(بيروت: الشرقية للنشر والتوزيع، ١٩٧٠)، ص٢٨.

(٦) رمزي زكي، فكر الأزمة، دراسة في علم الاقتصاد الرأسمالي والفكر التنموي العربي، (القاهرة، ١٩٨٧)، ص٥٠.

(٧) بول.أ.ساموبلسون، الاقتصاد، ٦٤٩،

(٨) ابراهيم ناصر ، اسس التربية ، (عمان: دار عمار للنشر والتوزيع، ١٩٨٩)، ص ٢٣١.

(٩) محمود عبد الرزاق شفيق واخرون ، التربية المعاصرة وطبيعتها وابعادها الاساسية ، (الكويت: دار القلم للنشر والتوزيع)، ص ١١٨.

(١٠) د. عبله عبد الحميد بخاري ، اقتصاديات التعليم

(١١) رابح عرابة و حنان بن عوالي ، الملتقى الدولي الخامس حول راس المال الفكري في منظمات الاعمال العربية في ظل الاقتصاديات الحديثة- راس المال الفكري (البشري، الاجتماعي والتنظيمي) في منظمات الاعمال (الجزائر :جامعة حسيبة بن بو علي بالشلف،٢٠١٠) ،ص١٠.

(١٢) ابراهيم ناصر ، اسس التربية ، مصدر سابق ، ص ٢٣٢ .

(13)myint ، h ، 1967 . the economic of the developing ، 3 rd . ed ، hatchnison unirersity، library ،London.

(١٤) عبد الدايم عبد الله ، التخطيط التربوي ، (بيروت: دار العلم للملايين ، ١٩٧٧)، ص ٣٠٠ .

(١٥) مصدق جميل الحبيب ، التعليم والتنمية الاقتصادية ، سلسلة دراسات، (بغداد: دار الرشيد للنشر، ١٩٨١)، ص٢٦١.

(١٦) ابراهيم عصمت مطاوع وعبد الغني عبود ، التربية المعاصرة ، (القاهرة: دار الفكر العربي، ١٩٨٦ ، ص ٧٩ .

(١٧) كارنوي مارتن ، التعليم والتنمية الاقتصادية ، ترجمة د ـ وليد السيفو وفواز جار الله ، مجلة النفط والتنمية ، العدد الثاني ، السنة التاسعة ،(بغداد، اذار ـ نيسان ١٩٨٤)، ص٥٩.

(١٨) أنظر في ذلك:

أ. أحمد يوسف التل، التعليم العام في الاردن،(عمان: لجنة تاريخ الاردن،١٩٩٢)،ص٣٠٧-٣١٠.

ب.عمر أحمد همشري، مدخل الى التربية، ط٢،(عمان: دار صفاء للنشر والتوزيع،٢٠٠٧)، ص٢٠٥-٢٠٦.

(١٩) اشرف العربي، "رأس المال البشري في مصر: المفهوم- القياس- الوضع النسبي"، مجلة "بحوث اقتصادية عربية"، العدد رقم (٣٩)، الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية ومركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، صيف ٢٠٠٧، ص٧٤.

(٢٠) د. فاروق عبده فلية ، اقتصاديات التعليم ، الطبعة الاولى ،(عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة ، ٢٠٠٣) ، ص ٥٨ .
(٢١) د. ابراهيم مراد الدعمة ، التنمية البشرية ، المصدر السابق ، ص ٩٣ ـ ص ١٠١
(٢٢) الامم المتحدة: منظمة للتربية والعلم والثقافة التعليم الجيد والانصاف والتنمية المستدامة ، رؤية شاملة من خلال المؤتمرات العالمية الاربعة بشان التربية التي تنظمها اليونسكو في ٢٠٠٨ ـ ٢٠٠٩ ، تشرين الثاني ـ ٢٠٠٩ ، ص٦.
www.unesco.org.
(٢٣) وزارة التخطيط والتعاون الانمائي- الجهاز المركزي للإحصاء، التحليل الشامل للأمن الغذائي والفئات الهشة في العراق ، ٢٠٠٨،،ص٣٤.
(٢٤) انظر في ذلك:
أ. نوزاد عبد الرحمن الهيتي، التنمية المستدامة في المنطقة العربية : الحالة الراهنة والتحديات المستقبلية، مجلة علوم انسانية ،السنة ٣،العدد ٢٥ ،ت ٢ ،ص٤
ب.باتر محمد علي، مخاطر العولمة على التنمية المستدامة، (عمان : الاهلية للنشر،٢٠٠٣) ، ص١٨٩.
(٢٥) ابراهيم سليمان العودة ، دراسة استطلاعية لاهم بدائل تنمية الموارد غير الحكومية للجامعات السعودية ، رسالة ماجستير مقدمة الى جامعة الملك سعود (الرياض: الجامعة، ١٤١٩)، ص ١٥ .
(٢٦) الأمم المتحدة ، برامج الأمم المتحدة الإنمائي ، تقرير التنمية البشرية ، ١٩٩٠، (نيويورك:البرنامج،١٩٩٠) ، ص ١٩ .
(٢٧) د ـ حامد عمار ، في اقتصاديات التعليم ، الطبعة الثانية ، (القاهرة: دار المعرفة، ١٩٦٨) ، ص ١٠٣
(28) G .S . Becher under investrnlnt in collage education ، proceediny American Economic Reriew ، may - 1960 . p . 347.
(29)J – Vaizy (the control of Education) Faber ، Landon ، 1963 ، p 14 .
(٣٠) محمد ابراهيم العصفور، تمويل التعليم والدعم الحكومي ، (الرياض: جامعة الملك سعود، ٢٠١١)، ص ٢٧.
(٣١) محمود عباس عابدين، علم اقتصاديات التعليم الحديث، (القاهرة: الدار المصرية اللبنانية، ٢٠٠٠)، ص١٨٧.
(٣٢) انظر في ذلك:
أ. محمد مهدي الخنيزي ، تجربة المملكة العربية حول النفقات على التعليم (الرياض: مكتبة التربية لدول الخليج العربي ، ١٩٨٦)، ص٦٧.
ب.د. اشرف السعيد، مصدر سابق، ص١٦.
(٣٣) المصدر نفسه، ص-١٧-١٦.
(٣٤) مالك عبد الحسين احمد ، التعليم التقني في العراق ودوره في التنمية ، رسالة مقدمة الى كلية الادارة والاقتصاد بجامعة البصرة، غير منشورة، (البصرة: الجامعة، ١٩٩٠) ، ص ٧٨ .
(٣٥) محمد ابراهيم العصفور، تمويل التعليم والدعم الحكومي ، (الرياض: جامعة الملك سعود، ٢٠١١)، ص ٢٧.

(٣٦) د. محمد بن محمد الحربي، و حسين بن جابر المالكي، الإنفاق التعليمي، (الرياض: جامعة الملك بن سعود، ١٤٣١ه)، ص٢.
(٣٧) د. اشرف السعيد، مصدر سابق، ص١٦.
(٣٨) برنامج الامم المتحدة الانمائي، تقرير التنمية الانسانية العربية للعام ٢٠٠٤ ،(بيروت: المكتب الاقليمي للدول العربية، ٢٠٠٤)، ص٢٧٧.
(٣٩) برنامج الامم المتحدة الانمائي، تقرير التنمية الانسانية العربية للعام ٢٠٠٩ ،(بيروت: المكتب الاقليمي للدول العربية، ٢٠٠٩)، ص ٢٤٤.
(٤٠) د. كمال البصري ، واقع التعليم والتحديات التمويل في العراق ، ص٢
WWW.sotaliraq .com
(٤١) د. عامر ياس القيسي ، التربية والتعليم في العراق – الواقع والمقترحات ، ص١.
(42) Ali، A. (2002)، Building Human Capital for Economic Development in Arab Cities، paper submitted at the Workshop of Mediterranean Development Forum، 6-9 October، Amman – Jordan، PP. 1-35.
(٤٣) برنامج الامم المتحدة الانمائي، تقرير التنمية الانسانية العربية للعام ٢٠٠٤ مصدر سابق، ص ٢٤٠.
(٤٤) برنامج الامم المتحدة الانمائي، تقرير التنمية الانسانية العربية للعام ٢٠٠٩ ، مصدر سابق، ص ٢٤٤.
٤٥ احمد الكواز، العلاقة بين التعليم وسوق العمل وقياس عوائد الاستثمار البشري –السياسات الاقتصادية وراس المال البشري،(الكويت: المعهد العربي للتخطيط، ٢٠٠٢)، ص٣٤.
(٤٦)برنامج الامم المتحدة الانمائي، تقرير التنمية الانسانية العربية للعام ٢٠٠٩ ، مصدر سابق، ص٢٤٠
(٤٧) برنامج الامم المتحدة الانمائي، تقرير التنمية الانسانية العربية للعام ٢٠٠٢ ،(بيروت: المكتب الاقليمي للدول العربية،)، ص ٥٠.
(٤٨) ابراهيم محمد حسين العبيدي ، اتجاهات الإنفاق الحكومي ومحدداته لدول عرية مختارة للمدة (١٩٨٠- ٢٠٠٠) ، رسالة ماجستير مقدمة الى كلية الادارة والاقتصاد بجامعة الموصل، غير منشورة، (الموصل :الجامعة، ٢٠٠٥) ، ص ٥٠
(٤٩) برنامج الامم المتحدة الانمائي، تقرير التنمية الانسانية العربية للعام ٢٠٠٢ ، مصدر سابق، ص ٥٠.
(٥٠) عبد الله عبد العزيز ، الاتجاهات حول الإنفاق على التعليم العالي ، المجلة التربوية ، العدد /٥٦، (الكويت : جامعة الكويت ، ٢٠٠٠) ، ص ١١٢-١١٣.

الملحق (1)

تطور الانفاق الحكومي وعدد السكان في العراق للمدة (1991- 2012)

القيمة: مليون دينار نسبة منوية

السنة	اجمالي الانفاق الحكومي	النمو السنوي%	السكان بالآلاف	النمو
1991	17497		18419	3.0
1992	32883	87.9%	18949	2.9
1993	68954	109.7%	19478	2.8
1994	199442	189.2%	20007	2.7
1995	690783	246.4%	20536	2.6
1996	542541	-21.5%	21124	2.9
1997	605802	11.7%	22046	4.4
1998	920501	51.9%	22702	3.0
1999	1033552	12.3%	23382	3.0
2000	1498700	45.0%	24086	3.0
2001	2079727	38.8%	24813	3.0
2002	3226927	55.2%	25565	3.0
2003	4827493	49.6%	26340	3.0
2004	31850100	559.8%	27139	3.0
2005	35981200	13.0%	27963	3.0
2006	50936300	41.6%	28810	3.0
2007	57947000	13.8%	29682	3.0
2008	59861974	3.3%	31895	7.5
2009	69165523	15.5%	31664	-0.7
2010	84657467	22.4%	32481	2.6
2011	96662767	14.2%	33330	2.6
2012	117122930	21.2%		
متوسط النمو				3.0
1991-2003		73.0%		3.0
2004-2012		78.3%		3.0
النمو المركب*				
1991-2003				3.0
2004-2012	17.7%		18419	3.0
1991-2012	51.3%		18949	2.9

المصدر:

1. وزارة المالية ، دائرة الموازنة - النفقات العامة التقديرية للسنوات 2004-2006 ، بغداد ، بيانات غير منشورة
2. وزارة المالية ، دائرة الموازنة - النفقات العامة التقديرية للسنوات بيانات غير منشورة لسنوات متعددة.
3. وزارة التخطيط والتعاون الانمائي، الجهاز المركزي للإحصاء، المجموعة الاحصائية للسنوات(2007-2008) و (2010-2011).
4. المصاريف الفعلية للموازنة الاتحادية لجمهورية العراق لسنة 2007
5. الموازنات العامة الاتحادية لجمهورية العراق للسنوات(2008، 2009، 2010،201 1، 2012)
6. بيت الخبرة العراقي IHE http://localhost/IHE/news.php?action=view&id=16
7. سرمد عباس جواد، وزارة المالية – الدائرة الاقتصادية، الموازنة التخطيطية لعام 2007،ص3.

* تم احتساب معدلات النمو المركبة بالاستناد إلى الصيغة الآتية:

$$R = [\{ (An / Ao) 1/ t-1 \} -1] \chi 100$$

معدل النمو المركب : R , قيمة المتغير في نهاية المدة : AN, قيمة المتغير في بداية المدة A0 , عدد السنوات :t

الملحق (2)

معدلات النمو السنوية والمركبة في(GDP) بالأسعار الجارية والحقيقية في العراق خلال الفترة (1991-2010)
القيمة : مليون دينار النسب %

السنة	GDP بالأسعار الجارية	النمو السنوي % *	GDP بالأسعار الثابتة لعام 1988 **	النمو السنوي % *
1991	21313		7135	
1992	56814	166.6	8964	25.6
1995	2252264	3864.3	10377	15.8
1996	2556307	13.5	15528	49.6
1997	3286925	28.6	18926	21.9
1998	4653524	41.6	18640	-1.5
2002	41022927	781.5	40345	116.4
2003	29585789	-27.9	26990	-33.1
2004	53235000	79.9	41608	54.2
2005	73534000	38.1	43439	4.4
2006	95588000	30.0	47851	10.2
2007	111456813	16.6	48511	1.4
2008	157026062	40.9	51717	6.6
2009	139330211	-11.3	56527	9.3
2010	171956975	23.4	62309	10.2
متوسط النمو% *				
2003-1991		695.5		27.8
2010 -2004		31.1		14.9
2010-1991		363.3		20.8
النمو المركب% *				
1991-2003	82.8		11.7	
2004-2010	21.6		7	
2010-1991	60.6		12.1	

المصدر:

1. وزارة التخطيط والتعاون الانمائي ، الجهاز المركزي للإحصاء، المجموعة الاحصائية السنوية (2010-2011).
2. وزارة التخطيط والتعاون الانمائي العراقية، تقرير الاقتصاد العراقي 2009 .
3. البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والابحاث - المجموعة الاحصائية - عدد خاص 1991-2003
4. البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والابحاث، النشرات السنوية،2003,2004,2010
5. البنك المركزي العراقي، التقارير الاقتصادية السنوية للسنوات 2004،2009، 2010

** بأسعار سنة 1988

* من عمل الباحث.

الملحق(3)

أعداد الطلاب الموجودين في الجامعات وهيئة التعليم التقني والمراحل الابتدائية والثانوية للسنوات الدراسية (1993/1992 – 2011/2010)

السنة	التعليم الابتدائي والثانوي	النمو	التعليم العالي	النمو
1991-1992	---		967872	
1992-1993	197437		992617	2.6
1993-1994	186140	-5.7	994384	0.2
1994-1995	201984	8.5	1009105	1.5
1995-1996	232896	15.3	1037482	2.8
1996-1997	257278	10.5	1056929	1.9
1997-1998	266505	3.6	1020823	-3.4
1998-1999	278785	4.6	1038303	1.7
1999-2000	273988	-1.7	1051905	1.3
2000-2001	277195	1.2	1063842	1.1
2001-2002	297292	7.3	1132106	6.4
2003-2002	322226	8.4	1204561	6.4
2004-2003	*354922	10.1	1571288	30.4
2004-2005	368753	3.9	1437842	-8.5
2005-2006	380231	3.1	1389017	-3.4
2006-2007	353173	-7.1	1491933	7.4
2007-2008	368631	4.4	1603623	7.5
2008-2009	382869	3.9	1750049	9.1
2009-2010	416414	8.8	1877434	7.3
2010-2011	476377	14.4	1953766	4.1
متوسط النمو		5.2		4

المصدر:

1. وزارة التخطيط والتعاون الانمائي، المجموعة الاحصائية للسنوات (2007-2006)و(2010-2009)و(2011-2010)
2. وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، دائرة التخطيط والمتابعة، الاحصاء والمعلوماتية، بيانات غير منشورة.

* السنة الدراسية 2003/2004 تضمنت بيانات منطقة إقليم كردستان.